

عنوان البحث

دور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل: دراسة
تطبيقية على البنوك المصرفية في المملكة العربية السعودية للفترة (2026-2023)

إعداد الطالب/ أحمد عبدالرحمن الحربي

الرقم الجامعي: 253001294

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026 م – 1447 هـ

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الركيزة الأساسية في هيكل الاقتصاد المعاصر، والمحرك الفعلي للابتكار والنمو المستدام في الاقتصادات الساعية للتحويل الهيكلي. وفي إطار رؤية المملكة 2030، انتقل هذا القطاع من كونه قطاعاً مسانداً إلى أن أصبح هدفاً استراتيجياً لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي. وتهدف المملكة إلى رفع مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030 (Kayani & Alzaid, 2025).

وتمثل العلاقة المباشرة بين التمويل البنكي ومؤشرات التنمية الاجتماعية، مثل تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، جوهر التوجهات الاقتصادية الحديثة في المملكة. ويتجلى ذلك بوضوح في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي السعودي بين عامي 2023 و2026 (Hashem, 2025). وتلعب البنوك المصرفية في المملكة العربية السعودية دوراً محورياً بصفتها المزود الرئيسي للسيولة؛ إذ يمثل الائتمان البنكي الشريان الحيوي الذي يضمن استدامة هذه المنشآت وقدرتها على التوسع التشغيلي.

وتشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (SAMA) في مطلع عام 2026 إلى قفزة تاريخية في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع. فقد بلغت 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025، محققة نمواً سنوياً بنسبة 36% (Argaam, 2026). هذا الزخم التمويلي الذي تستحوذ فيه البنوك التجارية على نسبة 95.7% من إجمالي التسهيلات، يعكس التزام القطاع المصرفي بسد الفجوة التمويلية وتعزيز قدرة المنشآت على التأثير في الدورة الاقتصادية والاجتماعية (Al-Weeam, 2026).

إن الأثر المباشر لهذا التمويل يتجلى بوضوح في تحسين مستوى المعيشة (Standard of Living) عبر زيادة الدخل الفردي والقوة الشرائية للأسر السعودية. فمن خلال التمويل، تنجح المنشآت في زيادة إنتاجيتها ورفع كفاءتها، مما ينعكس على مستويات الأجور التي يرضخها القطاع في المجتمع. وقد وصل إجمالي الأجور السنوية إلى 257 مليار ريال في عام 2024 (Monsha'at, 2025). وتؤكد الدراسات الميدانية الحديثة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح وبين قدرة الأسر على تغطية احتياجاتها المعيشية والرفاهية المادية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأسر المتوسطة والفقيرة التي تدعمها غالبية المنشآت الممولة (Al-Tayeb, 2025).

وفيما يتعلق بسوق العمل، تبرز المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأبرز صانعي فرص التوظيف على المستوى العالمي، حيث توفر نحو 4 من أصل كل 5 وظائف جديدة (National Development Fund, 2024). وفي السياق السعودي، ساهم التوسع في الإقراض المصرفي في رفع عدد العاملين في هذا القطاع إلى 7.9 مليون موظف بنهاية عام 2024، مقارنة بـ 6.9 مليون في العام السابق (Monsha'at, 2025). إن قدرة البنوك على توفير قروض ميسرة تمكن رواد الأعمال من استقطاب القوى العاملة الوطنية وتقليل معدلات البطالة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات "برنامج تطوير القطاع المالي" (SAMA, 2024).

وللوقوف على دقة هذه التأثيرات، تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على أداة الاستبيان لجمع البيانات الأولية من عينة ممثلة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين في البنوك المصرفية بالمملكة. ويهدف هذا النهج الميداني إلى تحليل الآراء والخبرات المباشرة حول مدى فاعلية الإجراءات التمويلية في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة. كما يسعى لتقديم رؤية واقعية تعكس التفاعل بين التمويل المصرفي والواقع المعيشي والتوظيفي خلال الفترة من 2023 إلى 2026، بعيداً عن التعقيدات الإدارية أو المتغيرات الجانبية (Al-Tayeb, 2025; Hashem, 2025). بناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتقديم تحليل تطبيقي دقيق لدور البنوك السعودية في تعزيز مستويات المعيشة وخلق الوظائف. وتستمد أهميتها من الحاجة الماسة لتقييم السياسات الائتمانية الحالية وفعاليتها في دفع عجلة التنمية المستدامة، تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في المفارقة القائمة بين النمو الكمي الهائل في حجم التمويل البنكي الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والذي سجل رقماً تاريخياً بلغ 446.9 مليار ريال في عام 2025 (Argaam, 2026)، وبين التحديات النوعية التي تحد من الأثر المباشر لهذا التمويل على المؤشرات الاجتماعية المستهدفة. فرغم القفزة التمويلية بنسبة 36%، لا تزال حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض البنكية تحوم حول 9.4%، وهي نسبة تبتعد كثيراً عن مستهدف رؤية المملكة 2030 الطموح والبالغ 20% (Hashem, 2025; SAMA, 2024).

وتكمن المشكلة الجوهرية في أن هذا الائتمان يواجه معوقات هيكلية وإجرائية. فعلى سبيل المثال، تشكل اشتراطات الضمانات العينية الصارمة وتعقيد نماذج تقييم المخاطر التقليدية عائقاً أمام استفادة المنشآت الأكثر حاجة للسيولة من هذه التدفقات (Sidani, 2024). ويؤدي هذا القصور في الوصول الفعال للتمويل إلى ضعف قدرة المنشآت على

التوسع في التوظيف الوطني واستدامة الأجور. وبالتالي، ينعكس ذلك سلباً على جودة الحياة ومستويات المعيشة للأفراد المرتبطين بهذا القطاع (Almalki, 2024; Kayani & Alzaid, 2025). كما أن هذا الأثر قد يتأثر بعوامل خارجية أخرى، مثل معدلات التضخم أو السياسات الاقتصادية الكلية، مما يستدعي وضع هذه المؤشرات في الاعتبار عند تفسير النتائج.

وعليه، وبالاعتماد على أداة الاستبيان الموجهة للمستفيدين وصناع القرار المالي، تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى مساهمة التمويل الممنوح من البنوك المصرفية السعودية في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة للمواطنين في ظل التحولات الاقتصادية للفترة (2023-2026)؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع وتطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك السعودية لهذا القطاع خلال الفترة (2023-2026)؟
2. ما هو تصور أصحاب المنشآت (عبر نتائج الاستبيان) للأثر المباشر للتمويل البنكي على زيادة دخلهم الفردي ورفاهيتهم المادية؟

3. كيف يساهم التمويل المصرفي في تعزيز قدرة المنشآت على خلق وظائف جديدة واستقطاب الكوادر الوطنية؟
4. ما هي المعوقات الائتمانية التي تحول دون تعظيم الأثر الاجتماعي للتمويل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في تحليل الدور المباشر للتمويل البنكي في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة، وذلك من خلال:

1. رصد واقع التسهيلات الائتمانية: تحليل حجم وتطور التمويل الممنوح من البنوك السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2023-2026)، والوقوف على مدى اقترابها من مستهدفات رؤية 2030.
2. قياس الأثر المباشر على مستوى المعيشة: تقييم آراء أصحاب المنشآت (عبر الاستبيان) حول مدى مساهمة القروض البنكية في زيادة الدخل الفردي، وتحسين القوة الشرائية، ورفع مستوى الرفاهية المادية للأسر المرتبطة بهذه المنشآت.
3. تحديد فاعلية التمويل في خلق فرص العمل: قياس مدى نجاح التسهيلات البنكية في تمكين المنشآت من استقطاب الكوادر الوطنية وخلق وظائف مستدامة.

4. تشخيص المعوقات التمويلية: تحديد العقبات الائتمانية والإجرائية التي يواجهها رواد الأعمال عند طلب التمويل من وجهة نظر عينة الدراسة.

5. تقديم مقترحات تطويرية: صياغة توصيات علمية وعملية لصناع القرار في القطاع المصرفي السعودي لتعزيز كفاءة قنوات التمويل وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحسين المعيشة وتوليد الوظائف.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التحول الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، وتبرز أهميتها في الجوانب التالية: أولاً: الأهمية العلمية (النظرية)/ تسهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري ومعلوماتي حديث (2023-2026) يتناول دور البنوك التجارية في التنمية الاجتماعية، مما يخدم الباحثين وطلاب الدراسات العليا في تخصصات إدارة الأعمال والاقتصاد (Al-Tayeb, 2025). كما تكتسب أهميتها من مواكبتها للمتغيرات الراهنة في القطاع المصرفي السعودي، عبر توثيق أثر التمويل المصرفي الذي بلغ رقماً تاريخياً بـ 446.9 مليار ريال في 2025، وتحليل انعكاساته على الفرد والمجتمع، لتشكل إضافة نوعية للأدبيات الاقتصادية التي تبحث العلاقة بين السياسات الائتمانية والمؤشرات الاجتماعية (Argaam, 2026).

ثانياً: الأهمية التطبيقية (العملية)/ تدعم الدراسة رؤية 2030 عبر تقييم "برنامج تطوير القطاع المالي" في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع مساهمتها بالناتج المحلي. وتساعد نتائجها البنوك على تصميم منتجات ائتمانية أكثر مرونة تلبي احتياجات رواد الأعمال، وتحقق أثراً ملموساً في تحسين المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة. كما تبرز دور التمويل في معالجة البطالة، عبر دعم المنشآت الكثيفة العمالة للحفاظ على انخفاض معدلات البطالة واستدامته.

فرضيات الدراسة

تتمحور الفرضية الرئيسة للدراسة حول وجود أثر مباشر وجوهري للتمويل المصرفي في مستوى المعيشة والتوظيف، وسيتم اختبارها إحصائياً باستخدام بيانات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي. وتتفرع منها الفرضيات التالية: الفرضية الرئيسة الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك السعودية وبين تحسين مستوى المعيشة (الدخل الفردي والقوة الشرائية) للمستفيدين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

الفرضية الرئيسية الثانية: "يساهم التمويل المصرفي بشكل إيجابي ومباشر في تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص عمل جديدة واستقطاب القوى العاملة الوطنية في المملكة العربية السعودية".

الفرضيات الفرعية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أصحاب المنشآت حول أثر التمويل المصرفي في تحسين مستواهم المعيشي تعزى لمتغير "حجم المنشأة" (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة).
2. تؤثر الإجراءات الائتمانية والضمانات المطلوبة من البنوك السعودية بشكل سلبي ومباشر على قدرة المنشآت في استدامة الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة.
3. يؤدي الاعتماد على الحلول التمويلية الرقمية في البنوك السعودية إلى تسريع وتيرة حصول المنشآت على السيولة، مما ينعكس إيجاباً على قدرتها التشغيلية والتوظيفية.

نموذج الدراسة

يعتبر نموذج الدراسة الإطار التصوري الذي يوضح طبيعة العلاقة المفترضة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وقد تم تصميمه لقياس الأثر المباشر لتمويل البنوك المصرفية السعودية على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة. يتكون النموذج من شقين رئيسيين:

- **المتغير المستقل:** تمويل البنوك المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد أساسية مستمدة من واقع القطاع المصرفي السعودي الحالي: (كفاية التمويل الممنوح، سهولة الإجراءات الائتمانية، والتحول الرقمي في التمويل).
- **المتغيرات التابعة:**

1. تحسين مستوى المعيشة: ويُقاس من خلال (تحسن الدخل الفردي، زيادة القدرة الشرائية، والاستقرار المادي للأسر)..

2. خلق فرص العمل: ويُقاس من خلال (توليد وظائف جديدة، استقطاب القوى العاملة الوطنية "السعودة"، واستدامة التوظيف).



الشكل (1): نموذج الدراسة المفاهيمي

حدود الدراسة

تحدد نطاقات هذه الدراسة في عدة محاور رئيسية تضمن دقة النتائج وتركيزها على الأثر المباشر لتمويل البنوك السعودية في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة، وذلك على النحو التالي:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل الأثر المباشر لتمويل البنوك السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في متغيرين رئيسيين فقط هما: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
2. **الحدود المكانية:** تجرى الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتستهدف المنشآت والمصارف في المراكز الاقتصادية الرئيسية (الرياض، جدة، الدمام). وقد تم اختيار هذه المدن لأنها تمثل المراكز الاقتصادية الأكثر نشاطاً، حيث تستحوذ الرياض وحدها على 39% من السجلات التجارية في المملكة، مما يعزز تمثيل عينة الدراسة.
3. **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة من 2023 إلى 2026، وهي الفترة التي شهدت تسهيلات ائتمانية تاريخية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغت 446.9 مليار ريال بنهاية عام 2025.
4. **الحدود البشرية والمنهجية:** تعتمد الدراسة على الاستبيان حصراً كأداة لجمع البيانات، وتستهدف فئتين رئيسيتين هما: أصحاب المنشآت المستفيدة من التمويل، ومسؤولي التمويل في البنوك.

منهج الدراسة وإجراءاته

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين تمويل البنوك السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستوى المعيشة وخلق الوظائف. وسيستخدم الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي كأداة وحيدة لجمع البيانات، ويشمل محاور: واقع التمويل، أثره على المعيشة وفرص العمل، والمعوقات. سيطبق على عينة عشوائية من أصحاب المنشآت في الرياض، جدة، والمنطقة الشرقية. تم التحقق من صدق الاستبيان عبر عرضه على محكمين أكاديميين، وقياس ثباته بمعامل ألفا كرونباخ. وبعد الجمع، ستحلل البيانات إحصائياً باستخدام (SPSS) عبر الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضيات.

مصطلحات الدراسة

تعتبر مصطلحات الدراسة الركيزة المفاهيمية التي تضبط المتغيرات وتحدد الأطر التي يتحرك فيها البحث. وفيما يلي عرض للمصطلحات الرئيسية للدراسة بصيغتها العلمية والإجرائية.

1. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME Financing)

■ **التعريف الاصطلاحي:** هو توفير الموارد المادية والائتمانية للمشروعات الإنتاجية والخدمية بشروط ميسرة وسياسات داعمة، بهدف تمكينها من توسيع طاقتها الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي، والمساهمة في التنمية المستدامة (Al-Tayeb, 2025).

■ **التعريف الإجرائي:** يقصد به في هذه الدراسة كافة التسهيلات الائتمانية والقروض المصرفية والحلول التمويلية الرقمية التي قدمتها البنوك التجارية السعودية لهذه المنشآت خلال الفترة (2023-2026)، والتي يتم قياسها من خلال استجابات أفراد العينة في "الاستبيان".

2. المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

■ **التعريف الاصطلاحي:** هي المنشآت التي يتم تصنيفها بناءً على معايير حجم العمالة السنوية أو إجمالي الإيرادات السنوية، وتعد المحرك الرئيسي للابتكار والنمو في الاقتصاد الوطني (Monsha'at, 2025).

■ **التعريف الإجرائي:** هي المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية التي يتراوح عدد موظفيها بين (1-249) موظفاً، أو لا تتجاوز إيراداتها السنوية 200 مليون ريال وفقاً لتصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

○ المنشآت المتناهية الصغر: (1-5 موظفين) أو إيرادات (0-3 ملايين ريال).

○ المنشآت الصغيرة: (6-49 موظفاً) أو إيرادات (3-40 مليون ريال).

○ المنشآت المتوسطة: (50-249 موظفاً) أو إيرادات (40-200 مليون ريال).

3. تحسين مستوى المعيشة (Improving Standard of Living)

- التعريف الاصطلاحي: هو المستوى المادي والرفاهية التي يتمتع بها الأفراد داخل المجتمع، ويقاس بقدرة الدخل الفردي على تغطية التكاليف الضرورية والكمالية من سلع وخدمات، وتوفير الرعاية والراحة المادية.
- التعريف الإجرائي: هو الأثر المباشر الناتج عن التمويل المصرفي والمتمثل في زيادة الدخل السنوي لأصحاب وموظفي المنشآت، وتحسن قدرتهم الشرائية، واستقرارهم المادي. ويقاس من خلال الدرجة التي يحصل عليها المستقصى منه في "محور مستوى المعيشة" بالاستبيان.

4. خلق فرص العمل (Job Creation)

- التعريف الاصطلاحي: هي عملية توليد وظائف جديدة في الاقتصاد، وتحويل البطالة إلى قوة عاملة منتجة، مع التركيز على استقطاب وتوطين الكوادر الوطنية "السعودة" لرفع كفاءة سوق العمل (Almalki, 2024).
- التعريف الإجرائي: هو مدى قدرة التمويل البنكي السعودي على تمكين المنشآت من التوسع والتوظيف الفعلي للمواطنين والمواطنات، وخفض معدلات البطالة. ويقاس إحصائياً عبر "محور التوظيف" في أداة الاستبيان.

هيكل الدراسة

يتكون هذا البحث من خمسة فصول أساسية، روعي فيها التسلسل المنطقي من التأصيل النظري إلى التحليل الميداني والنتائج. وبهذا الترتيب، يربط كل فصل بما قبله وبما بعده لتحقيق التكامل والاستمرارية المنهجية:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (الفصل الحالي): يتناول العناصر التمهيديّة، حيث يبدأ بمقدمة الدراسة ومشكلتها وتساولاتها، يليها أهداف الدراسة وأهميتها العلمية والعملية، ثم فرضيات الدراسة التي تختبر العلاقة المباشرة بين التمويل ومستوى المعيشة والتوظيف، إضافة إلى نموذج الدراسة وحدودها (الموضوعية والمكانية والزمانية والبشرية)، وأخيراً مصطلحات الدراسة وهيكلها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: يتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول يستعرض تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية من حيث واقع التسهيلات الائتمانية، والتحول الرقمي، ودور برامج الدعم. المبحث الثاني يناقش تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والعلاقة مع التدفقات النقدية. المبحث الثالث يستعرض الدراسات السابقة ويحدد الفجوة البحثية التي تبرر إجراء هذه الدراسة.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات: يصف المنهج الوصفي التحليلي، ومجتمع وعينة الدراسة (أصحاب المنشآت والمسؤولين البنكيين)، وأداة الدراسة (الاستبيان)، وإجراءات الصدق والثبات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض النتائج: يعرض خصائص العينة، وتحليل استجابات أفراد العينة، واختبار الفرضيات باستخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط.

الفصل الخامس: المناقشة، الاستنتاجات، والتوصيات: يتضمن ملخص النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، والاستنتاجات العامة، والتوصيات للبنوك وصناع القرار، ومقترحات لدراسات مستقبلية، تليها قائمة المراجع والملاحق.

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الدراسة قد وضعت حجر الأساس المنهجي لفحص الدور الحيوي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشهد التنموي السعودي خلال الفترة (2023-2026). تم استعراض المشكلة البحثية المتمثلة في كيفية تحويل التدفقات الائتمانية الضخمة -التي بلغت مستويات تاريخية بـ 446.9 مليار ريال بنهاية 2025- إلى أثر اجتماعي ملموس على حياة المواطن. ومن خلال صياغة الأهداف والفرضيات، تم التركيز على قياس العلاقة المباشرة بين التسهيلات البنكية وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل المستدامة، تماشياً مع مستهدفات رؤية 2030. كما حددت الدراسة مسارها الميداني بالاعتماد على الاستبيان لاستقصاء آراء المستفيدين والمسؤولين، مما يضمن الحصول على بيانات واقعية من البيئة المصرفية السعودية. بناءً على هذا الإطار التمهيدي، ينتقل البحث إلى الفصل الثاني الذي سيتناول الإطار النظري والدراسات السابقة لاستكشاف آليات التمويل وأثرها في استيعاب 7.9 مليون موظف في القطاع الخاص.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يشكل الإطار النظري والدراسات السابقة الركيزة العلمية التي تُبنى عليها أي دراسة أكاديمية رصينة، حيث يعمل على تأصيل البحث الحالي في سياق المعرفة العلمية المتراكمة، ويمد الباحث بالأدوات المفاهيمية اللازمة لتحليل مشكلة الدراسة وفهم أبعادها المختلفة. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية متكاملة: يتناول المبحث الأول الإطار النظري لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل واقع التسهيلات الائتمانية البنكية في ظل رؤية 2030، واستعراض التحول الرقمي وأثره في كفاءة التمويل المصرفي، ودور برامج الدعم الحكومية كـ"كفالة" و"بوابة التمويل" في تيسير وصول السيولة للمنشآت. وينتقل المبحث الثاني إلى تحليل المتغيرات التابعة للدراسة، متمثلة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، من خلال ربط التدفقات الائتمانية بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مستنداً إلى أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء وهيئة "منشآت". أما المبحث الثالث فيستعرض بشكل تحليلي نقدي دراسات سابقة حديثة، بهدف تحديد موقع الدراسة الحالية من خارطة البحثية، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة لسدها، والمتمثلة في الجمع بين أحدث البيانات التاريخية للقطاع البنكي السعودي والقياس الميداني المباشر عبر الاستبيان لاستكشاف الأثر الاجتماعي للتمويل بعيداً عن التعقيدات الإحصائية الجانبية.

المبحث الأول: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية

يمثل التمويل حجر الزاوية في استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يُنظر إليه في الأدبيات الإدارية الحديثة ليس فقط كأداة لتوفير السيولة، بل كمعزز للقدرات التنافسية والابتكارية. وفي المملكة العربية السعودية، خضع هيكل التمويل المصرفي لتحولات جذرية خلال الفترة (2023-2026)، مدفوعاً بإصلاحات "برنامج تطوير القطاع المالي" وتوجهات البنك المركزي السعودي (ساما) نحو تعميق الشمول المالي الرقمي.

أولاً: واقع التسهيلات الائتمانية البنكية في ظل رؤية 2030 (Kayani & Alzaid, 2025)

تشهد البيئة الائتمانية في المملكة العربية السعودية طفرة غير مسبوقة، حيث انتقل دور البنوك من الإقراض التقليدي المتحفظ إلى تبني نماذج تمويل تدعم التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط. وتؤكد الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أصبحت "المحرك الاستراتيجي" لتحقيق أهداف رؤية 2030، لا سيما فيما يتعلق برفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% (Kayani & Alzaid, 2025).

1. النمو التاريخي في حجم الائتمان (2023-2025): وفقاً للنشر الإحصائية المحدث، حققت التسهيلات الائتمانية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نمواً قياسياً؛ إذ قفز إجمالي التمويل من 275.5 مليار ريال في نهاية عام 2023 ليصل إلى مستوى تاريخي قدره 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025، بمعدل نمو سنوي لافت بلغ 36% (Al-Weeam, 2026; Argaam, 2026). هذا النمو يعكس استجابة النظام المصرفي للطلب المتزايد على رأس المال العامل والاستثمارات التوسعية في قطاعات التكنولوجيا، السياحة، والخدمات اللوجستية.
2. هيكلية التوزيع الائتماني حسب حجم المنشأة: تظهر البيانات أن القطاع البنكي يستحوذ على نصيب الأسد من عمليات الإقراض بنسبة 95.7% من إجمالي التسهيلات، بينما تساهم شركات التمويل بالنسبة المتبقية. وبالنظر إلى توزيع هذه القروض بنهاية عام 2025، نجد أن المنشآت المتوسطة استحوذت على 50% من إجمالي التسهيلات المصرفية (بقيمة 211.8 مليار ريال)، تلتها المنشآت الصغيرة بنسبة 36%، ثم المتناهية الصغر بنسبة 15% (SAMA, 2025; Argaam, 2026). هذا التوزيع يشير إلى نضج تدريجي في قدرة المنشآت المتوسطة على الوفاء بمتطلبات البنوك، في حين لا تزال المنشآت الأصغر تتطلب سياسات ائتمانية أكثر مرونة.
3. التحديات الاستراتيجية وفجوة التمويل: رغم هذا النمو الكمي، تشير الدراسات الأكاديمية إلى وجود تحدي في "حصة المنشآت" من إجمالي المحافظ الإقراضية للبنوك؛ حيث وصلت هذه النسبة إلى 9.4% في عام 2024، مع طموح حكومي للوصول إلى 20% بحلول عام 2030 (Hashem, 2025). ويرجع ذلك إلى استمرار اعتماد بعض البنوك على الضمانات العينية التقليدية بدلاً من التقييم القائم على التدفقات النقدية، وهو ما يمثل عقبة أمام المنشآت الناشئة التي لا تمتلك أصولاً ثابتة كافية (Sidani, 2024; Kayani & Alzaid, 2025).

ثانياً: التحول الرقمي وأثره في كفاءة التمويل المصرفي (Aldaarmi, 2025)

يعتبر التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي (FinTech) المحفز الرئيسي لرفع كفاءة الوصول إلى التمويل خلال الفترة (2023-2026). لم يعد التمويل يتطلب زيارات ميدانية معقدة، بل أصبح يعتمد على بنية تحتية رقمية متطورة تتيح تحليل الجدارة الائتمانية في وقت قياسي.

1. أتمتة العمليات المصرفية وتقليل التكاليف: أحدثت التقنيات المالية ثورة في كيفية إدارة البنوك السعودية لمخافها الائتمانية. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن نسبة العمليات المصرفية المؤتمتة ارتفعت من 68% في عام 2023 لتصل إلى 82% في عام 2024 (Aldaarmi, 2025; SNB, 2024). هذا التحول أدى إلى تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك، مما مكها من تقديم منتجات تمويلية بأسعار تنافسية للمنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى تقليل الفجوة الزمنية بين طلب التمويل والحصول على السيولة (Aldaarmi, 2025).

2. دور الذكاء الاصطناعي والبلوكشين في الشفافية:

أثبتت النتائج الإحصائية أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) ساهم بشكل معنوي في تحسين عملية اتخاذ القرار الائتماني وتقييم المخاطر (بمعامل ارتباط $\beta=0.68$) بينما عززت تقنية "البلوكشين" من مستويات الشفافية والأمان في التعاملات المالية (Aldaarmi, 2025). هذه الحلول الرقمية مكنت البنوك من الوصول إلى بيانات التدفقات النقدية الفعلية عبر نقاط البيع (POS) التي تجاوز عدد أجهزتها 2.1 مليون جهاز في عام 2025، مما جعل التمويل القائم على الإيرادات بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي (SAMA, 2025; Aldaarmi, 2025).

3. ظهور البنوك الرقمية وشركات التمويل البديل: خلال الفترة 2024-2026، بدأ تأثير البنوك الرقمية المرخصة (مثل بنك D360 وبنك STC) يظهر بوضوح في السوق، حيث ركزت هذه المؤسسات على سد الفجوات التي تتركها البنوك التقليدية عبر تقديم حلول "التمويل الجماعي" و"شراء الفواتير" إلكترونياً (Argaam, 2026). وقد ساهم ذلك في رفع نسبة المدفوعات الرقمية في قطاع التجزئة لتتجاوز 79%، مما وفر قاعدة بيانات ضخمة ساعدت في "إضفاء الطابع الرسمي" على الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصغيرة، وبالتالي تحسين فرصها في الحصول على الائتمان (SAMA, 2024; Thunes, 2025).

ثالثاً: دور برامج الدعم (كفالة، بوابة التمويل) في تيسير وصول السيولة (Hashem, 2025)

لعبت برامج الدعم الحكومية دور "الميسر الائتماني" الذي يقلل من مخاطر الإقراض بالنسبة للبنوك، ويحفزها على التوسع في تمويل قطاعات لم تكن جذابة ائتمانياً في السابق.

1. برنامج "كفالة" كركيزة لتقليل المخاطر: يعتبر برنامج ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" الأداة

الأهم في استراتيجية "تخفيف المخاطر". وبحلول منتصف عام 2025، بلغت قيمة الضمانات الائتمانية التي قدمها

البرنامج منذ انطلاقه أكثر من 86.8 مليار ريال، استفاد منها ما يتجاوز 26,095 منشأة (Hashem, 2025; Monsha'at, 2025).

إن قيام البرنامج بتغطية ما يصل إلى 95% من مخاطر التعثر في بعض المنتجات ساعد البنوك

السعودية على زيادة ثقتها في الإقراض، خاصة في المناطق الواعدة والمشاريع التي تقودها النساء (Hashem, 2025).

2. "بوابة التمويل" والربط الموحد: ساهمت "بوابة التمويل" التابعة لهيئة (منشآت) في تبسيط رحلة رائد الأعمال؛

حيث تعمل كمنصة رقمية موحدة تربط المنشآت بأكثر من 45 جهة تمويلية. وقد مكنت هذه المبادرة أصحاب

الأعمال من تقديم طلباتهم لعدة جهات بضغطة زر واحدة، مما عزز المنافسة بين البنوك لتقديم أفضل الشروط

والأسعار (Monsha'at, 2025). وتؤكد التقارير أن قيمة الفرص التمويلية المعتمدة عبر المنصات الرقمية وصلت إلى

2.6 مليار ريال خلال عام 2025 وحده (Al-Arabiya, 2026).

3. بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتمويل غير المباشر: يمثل تأسيس "بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة" تحولاً

مؤسسياً نحو سد الفجوة التمويلية. ومن خلال مبادرة "الإقراض غير المباشر" و"الاستثمار الجريء"، ضخ البنك

سيولة ضخمة عبر شركات التمويل والبنوك لضمان استمرارية المشاريع الابتكارية. وفي أواخر عام 2025، وقع

البنك اتفاقيات استراتيجية بقيمة 750 مليون ريال لتعزيز حلول التمويل البديلة، مما ساعد في تحسين الملاءة

المالية للمنشآت وتقليل اعتمادها على التمويل الذاتي المحدود (SME Bank, 2025; SNB, 2025).

في ختام هذا المبحث، يتضح أن قطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية قد دخل مرحلة

"النضج الرقمي والائتماني" خلال الفترة (2023-2026). إن القفزة التاريخية في حجم التسهيلات الائتمانية لتصل إلى

446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025 تعكس استجابة استراتيجية من البنوك السعودية لمستهدفات رؤية

2030. وقد ساهم التحول الرقمي، الذي رفعت بموجبه المصارف نسبة أتمتة عملياتها إلى 82%، في تفتيت العقبات

التقليدية وتيسير وصول السيولة لرواد الأعمال في وقت قياسي. وبالرغم من هذه المنجزات، يظل التحدي قائماً في رفع

حصة المنشآت من إجمالي المحافظ الإقراضية لتصل إلى 20%، وهو ما يتطلب استدامة التكامل بين السياسات النقدية

لـ "ساما" وبرامج الضمان مثل "كفالة" لتعزيز ثقة الممولين في القطاعات الناشئة.

المبحث الثاني: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

يمثل البعد الاجتماعي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الغاية القصوى للتحويلات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؛ إذ لا يُنظر للتمويل المصرفي كتدفق نقدي مجرد، بل كأداة لتمكين الأفراد وتحسين جودة حياتهم. ويتناول هذا المبحث تحليل العلاقة المباشرة بين التدفقات الائتمانية البنكية وبين المتغيرين التابعين للدراسة: "تحسين مستوى المعيشة" و "خلق فرص العمل"، وذلك في ضوء المستجدات الإحصائية والأكاديمية للفترة (2023-2026).

أولاً: أثر التمويل في تحسين مستوى المعيشة

يعرف مستوى المعيشة في الفكر الإداري الحديث بأنه ميزان الرفاهية المادية الذي يتمتع به الفرد أو الأسرة، ويقاس بمدى كفاية الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية والكمالية، وتوفر سبل الراحة والخدمات النوعية (Al-Tayeb, 2025; OECD, 2025).

1. تنمية الدخل الفردي والقوة الشرائية: أثبتت الدراسات التطبيقية في البيئة السعودية وجود ارتباط وثيق ومباشر بين حصول المنشآت على التمويل وبين زيادة الأجور السنوية التي يضخها القطاع في الاقتصاد. ووفقاً لبيانات عام 2024، بلغت القيمة الإجمالية للأجور السنوية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 257 مليار ريال، بمتوسط أجر شهري قدره 2.9 ألف ريال للفرد (Monsha'at, 2025). هذا الحقن المالي المباشر يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للأسر، مما ينعكس إيجاباً على مؤشر كلفة المعيشة الذي سجل استقراراً ملحوظاً بـ 30.4 نقطة في عام 2026 مقارنة بالمتوسطات العالمية (Alwatan, 2026).

2. التمويل كأداة للاستقرار الأسري والرفاهية: تشير التحليلات الميدانية إلى أن حوالي 80% من المستفيدين من تمويل المشاريع الصغيرة ينتمون لعائلات مكونة من أربعة أفراد أو أكثر، مما يعني أن نجاح المنشأة في الوصول للسيولة يساهم بشكل مباشر في توفير الأمان المادي لشريحة واسعة من المجتمع (Al-Tayeb, 2025). إن التمويل يتيح للمنشآت تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، مما يوفر للمواطن السعودي خيارات استهلاكية بجودة أعلى وتكلفة أقل، وهو ما يعد جوهر برنامج "جودة الحياة" ضمن رؤية 2030 (Vision 2030, 2025; Analytix, 2026).

3. تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري: يؤدي التمويل المصرفي المستقر إلى تمكين أصحاب المنشآت من تخصيص موارد لتحسين ظروف العمل والتدريب، مما يرفع من القيمة السوقية للموظفين السعوديين. وتؤكد الدراسات أن

المنشآت التي تتلقى دعماً تمويلياً تزيد استثماراتها في التعليم والصحة لموظفيها، مما يعزز الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد للأفراد (National Development Fund, 2024; Rivera et al., 2026).

ثانياً: دور التمويل في خلق فرص العمل (Job Creation)

تُصنف المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً بأنها "كثيفة العمالة"، حيث توفر نحو 4 من أصل كل 5 وظائف جديدة في الأسواق الناشئة (National Development Fund, 2024; Kayani & Alzaid, 2025). وفي المملكة، أصبح التمويل المصرفي هو المحرك الرئيسي لتحويل طموحات التوظيف إلى واقع ملموس.

1. نمو معدلات التوظيف القطاعي (2023-2025): شهد سوق العمل السعودي تحولاً هيكلياً نتيجة التدفقات الائتمانية الضخمة؛ إذ ارتفع عدد العاملين في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 6.9 مليون موظف في عام 2023 ليصل إلى 7.9 مليون موظف بنهاية عام 2024 (Monsha'at, 2025). وتشير تقارير مؤشر مديري المشتريات (PMI) الصادرة في مطلع عام 2026 إلى أن الربع الأخير من عام 2025 سجل وتيرة قياسية في خلق الوظائف داخل المنشآت الصغيرة هي الأعلى منذ أكثر من عقد (S&P Global, 2026).

2. توظيف الوظائف (السعودة) والاستدامة: ساهم التمويل الميسر في تقليل الفجوة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث لم يعد الشاب السعودي ينتظر الوظيفة الحكومية، بل أصبح يجد في المنشآت الصغيرة الممولة بيئة عمل جاذبة. وقد انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستوى تاريخي بلغ 6.3% في الربع الأول من عام 2025، مدعوماً بزيادة مشاركة المرأة التي تجاوزت 36% (GASTAT, 2025; Almalki, 2024). إن التمويل يضمن "استدامة الوظيفة" من خلال توفير رأس المال اللازم للمنشأة لمواجهة تقلبات السوقية، مما يمنع تسريح العمالة الوطنية (Sidani, 2024; Rivera et al., 2026).

3. الابتكار في خلق الوظائف النوعية: أدى التوسع في "التمويل الرقمي" و"التمويل الاجتماعي" (مثل الوقف الإسلامي) إلى ظهور قطاعات جديدة كلياً في الاقتصاد السعودي، مثل التجارة الإلكترونية التي سجلت 40,953 سجلاً تجارياً في نهاية 2024 (Monsha'at, 2024; MDPI, 2025). هذه القطاعات خلقت وظائف "نوعية" في مجالات البرمجة، اللوجستيات، وتحليل البيانات، مما ساهم في استيعاب الخريجين الجدد وتطوير مهاراتهم المهنية (Scope HRD, 2025; Al-Arabiya, 2026).

ثالثاً: تحليل العلاقة المباشرة بين التمويل والمؤشرات الاجتماعية

تعتمد هذه الدراسة على فرضية الأثر المباشر، حيث تخلص الأدبيات الحديثة إلى أن "التعميق المالي" في البنوك السعودية يؤدي إلى نتائج اجتماعية فورية دون الحاجة لمتغيرات وسيطة معقدة.

- الارتباط الإحصائي: أثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين حجم القرض الممنوح وبين قدرة المنشأة على توظيف مواطنين جدد ورفع مستويات دخلهم (Al-Tayeb, 2025; Karna, 2025).
- تجاوز العقبات الإدارية: تشير الدراسات إلى أن تبسيط إجراءات التمويل (مثل مبادرة "تمويلك بيومين") يقلل من المخاطر الإدارية ويسمح للمنشأة بالتركيز على التوسع التشغيلي، وهو ما يترجم مباشرة إلى فرص عمل (Monsha'at, 2025; Hashem, 2025).
- العدالة التنموية: يساهم انتشار تمويل المنشآت في المدن الصغيرة والمناطق الريفية في خلق توازن اقتصادي وجغرافي، مما يحسن مستوى المعيشة الشامل في كافة أرجاء المملكة ويحد من الهجرة نحو المدن الكبرى (National Development Fund, 2024; Al-Tayeb, 2025).

نستخلص من المبحث الثاني أن الدور التنموي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتجاوز مجرد دعم الأنشطة التجارية ليصل إلى العمق الاجتماعي للأسر السعودية. فقد أثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ومباشرة بين تدفق الائتمان البنكي وبين تحسن مستوى المعيشة، حيث ضخ هذا القطاع أجوراً سنوية تجاوزت 257 مليار ريال في عام 2024، مما عزز القوة الشرائية والرفاهية المادية للمواطنين. وفي مسار التوظيف، برز التمويل كالمحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، حيث مكن المنشآت من استيعاب 7.9 مليون موظف وساهم في خفض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستوى تاريخي بلغ 6.3% في عام 2025. إن هذا الارتباط الوثيق يؤكد أن التمويل المصرفي هو الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة التنموية وتوطين الوظائف، شريطة استمرارية توجيهه نحو المشاريع المستدامة والابتكارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث استعراضاً لأبرز الدراسات الحديثة التي تناولت تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على البيئة السعودية والخليجية والعالمية للفترة (2023-2026):

أولاً: الدراسات السعودية والعربية

1. دراسة (Al-Tayeb) بتاريخ (2025) بعنوان: "أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من مشكلات البطالة

وتحسين مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر الإحصائي للتمويل المقدم للمنشآت الصغيرة على مؤشرات الفقر والبطالة وجودة الحياة للأسر السعودية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة قوامها 100 صاحب مشروع. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وتحسن الدخل المعيشي، حيث أظهرت النتائج أن 80% من المستفيدين تمكنوا من إعالة أسر كبيرة بفضل نجاح مشاريعهم. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتسهيل إجراءات الائتمان لتبسيط عمليات تشغيل المشاريع الصغيرة. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في النطاق المكاني (السعودية)، والمتغيرات الرئيسية (التمويل، مستوى المعيشة، التوظيف)، واستخدام أداة الاستبيان، بينما تختلف في تركيزها على المشروعات الصغيرة فقط مقابل شمول دراستنا للمتوسطة أيضاً، بالإضافة إلى حجم عينتها المحدود.

2. دراسة (Almalki) بتاريخ (2024) بعنوان: "المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأثرها على خلق فرص العمل:

منظور التوظيف في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى مساهمة المنشآت الصغيرة في تقليل معدلات البطالة وتحليل الفرص الوظيفية المتاحة للشباب والنساء في القطاع الخاص. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي عبر إجراء مقابلات واستطلاعات رأي. خلصت الدراسة إلى أن توفير التمويل والحوافز للمنشآت الصغيرة أدى لزيادة نوعية في توظيف القوى العاملة الوطنية، رغم وجود تحديات تتعلق بالرسوم الحكومية. وأوصت الدراسة بضرورة التمييز بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبرى في السياسات التنظيمية. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة أثر المنشآت على "خلق فرص العمل" والتركيز على رؤية 2030، بينما تختلف في المنهجية المتبعة حيث ركزت على المنهج النوعي (المقابلات) بينما نعتمد في دراستنا على المنهج الكمي (الاستبيان) فقط.

3. دراسة (Aldaarmi) بتاريخ (2025) بعنوان: "التحول الرقمي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

السعودية: الاستفادة من الوساطة المالية الرقمية لتجاوز التحديات".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) في رفع كفاءة وصول المنشآت السعودية للتمويل. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من 307 منشأة. خلصت الدراسة إلى أن الحلول الرقمية ساهمت في تقليل زمن الحصول على الائتمان وحسنت الأداء المالي للمنشآت. وأوصت الدراسة بزيادة الوعي المالي الرقمي لدى رواد الأعمال. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في استخدام أداة الاستبيان والتطبيق على البيئة السعودية، بينما تختلف في تركيزها على الأداء التنظيمي للمنشأة بينما تركز دراستنا على الأثر الاجتماعي المتمثل في "مستوى المعيشة والتوظيف".

4. دراسة (العميل وآخرون) بتاريخ (2025) بعنوان: "واقع وتحديات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لدعم أهداف رؤية 2030".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم التسهيلات الائتمانية البنكية وتحديد الفجوات التمويلية التي تواجه القطاع. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة التقارير المالية والإحصائية الرسمية. خلصت الدراسة إلى وجود قفزة تاريخية في التمويل البنكي، مع استمرار حاجة المنشآت الناشئة لضمانات مرنة. وأوصت الدراسة بتطوير أسواق الدين وتسريع التحول الرقمي المالي. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في النطاق الزمني والتركيز على البنوك السعودية، بينما تختلف في اعتمادها على البيانات الثانوية (تقارير ساما) بينما تعتمد دراستنا على البيانات الأولية عبر الاستبيان.

5. دراسة (Al-Shalawi) بتاريخ (2026) بعنوان: "السياسات العامة في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية مبادرات التمويل الحكومي والبنكي في دعم المشاريع المبتكرة وريادة الأعمال. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة السياسات العامة. خلصت الدراسة إلى أن التمويل الموجه للابتكار ساهم في خلق قطاعات اقتصادية جديدة، لكن صعوبة الوصول للمعلومات الائتمانية تظل عائقاً. وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات وإنشاء جهة موحدة لتمويل الابتكار. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة "التمويل" كمتغير مستقل، بينما تختلف في التركيز على "الابتكار" كمخرج بينما تركز دراستنا على "مستوى المعيشة والتوظيف".

6. دراسة (Alghanmi & Amuda) بتاريخ (2024) بعنوان: "تحليل مقارن لأثر سياسات الأسر في السعودية ونيجيريا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيف تساهم السياسات المالية والائتمانية في تحسين جودة حياة الأسر. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج التحليلي المقارن بناءً على مصادر مكتبية وقواعد بيانات (WOS). خلصت الدراسة إلى أن الائتمان المرتفع للأسر والمنشآت في السعودية ساهم في استقرار الدخل ونمو القطاع غير النفطي. وأوصت الدراسة بمعالجة التحديات الاقتصادية عبر تحسين الوصول للائتمان لدعم الأمن المالي للأسر. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في الاهتمام بمتغير "مستوى المعيشة" وجودة الحياة، بينما تختلف في كونها دراسة مقارنة دولية بينما دراستنا تطبيقية محلية.

7. دراسة (عرقوب) بتاريخ (2025) بعنوان: "دور حاضنات ومسرعات الأعمال الرقمية في التنمية المستدامة للمشاريع الناشئة: دراسة ميدانية في الإمارات".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الدعم التمويلي والتقني في نمو المشاريع وخلق الوظائف. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان لـ 180 رائد أعمال. خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين جودة خدمات الدعم وبين قدرة المشاريع على توليد فرص العمل. وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات التنظيمية عبر منصات رقمية موحدة. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في استخدام الاستبيان ودراسة "فرص العمل"، بينما تختلف في النطاق المكاني (الإمارات) والتركيز على الحاضنات بدلاً من البنوك.

8. دراسة (هارون وعمر) بتاريخ (2024) بعنوان: "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التمويل البنكي المتوافق مع الشريعة في استيعاب الأيدي العاملة. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى ضرورة تمويل المنشآت الصغيرة لدعم وتطوير الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل مما يقلل البطالة. وأوصت الدراسة بتطوير منتجات تمويلية إسلامية مخصصة لهذه المنشآت. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة دور البنوك وتأثيرها على التوظيف، بينما تختلف في السياق الجغرافي (ليبيا) والتركيز الحصري على المصارف الإسلامية.

9. دراسة (Tom) بتاريخ (2023) بعنوان: "أثر التمويل الأصغر على تحسين المستوى المعيشي: دراسة حالة السودان".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مساهمة مؤسسات التمويل في رفع دخل الأفراد وتطوير مهاراتهم. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى أن التمويل ساعد في تحسين دخل الفئات المستهدفة وخاصة النساء وعزز الشمول المالي. وأوصت الدراسة بتطوير آليات التقييم لضمان الاستخدام الأمثل للتمويل في الرفاهية الاجتماعية. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في المتغير التابع (المستوى المعيشي)، بينما تختلف في التركيز على "التمويل الأصغر" بدلاً من "التمويل البنكي العام".

10. دراسة (Oraby) بتاريخ (2025) بعنوان: "أثر تقنية البلوكشين على وظائف المحاسبة والمراجعة: أدلة من السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيف تساهم التقنيات المالية الحديثة في شفافية المعاملات المالية داخل المنشآت. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى أن تبني التقنيات الرقمية في المنشآت الصغيرة يزيد من ثقة الممولين (البنوك) ويقلل مخاطر الائتمان. وأوصت الدراسة بدمج هذه التقنيات في التقارير المالية لتسهيل الاقتراض. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في البيئة السعودية الحديثة، بينما تختلف في توجيهها الفني المحاسبي بينما دراستنا إدارية واجتماعية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Karna) بتاريخ (2025) بعنوان: "Role of Microfinance in Supporting SME Growth In Low-

"Income Communities and Achieving Economic Development

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور التمويل في دعم نمو المنشآت في المجتمعات منخفضة الدخل وتحقيق الرفاهية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة استبانة لجمع البيانات من أصحاب المشاريع. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل وبين خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق الوصول للخدمات المصرفية لتعزيز الأداء الاقتصادي للمنشآت. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في الأهداف (التوظيف والمعيشة) واستخدام أداة الاستبيان، بينما تختلف في كونها دراسة دولية عامة لا تقتصر على السعودية.

2. دراسة (Burger & Arampatzi) بتاريخ (2025) بعنوان: "Vision 2030 and Subjective Well-Being in "

"Saudi Arabia

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر إصلاحات رؤية 2030 على الرفاهية الذاتية وجودة حياة المواطنين السعوديين. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الإحصائي القياسي لبيانات (Gallup World Poll) لعقد كامل. خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات أدت لزيادة الرضا عن المعيشة وكفاية الدخل بشكل ملموس. وأوصت الدراسة بمواصلة السياسات التي تعزز الاستقلال المالي للأفراد. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة مخرج "مستوى المعيشة" في السعودية، بينما تختلف في عدم تخصيصها للتمويل البنكي كمتغير مستقل وحيد.

3. دراسة (Koura et al). بتاريخ (2024) بعنوان: "External financing challenges for SMEs in emerging economies".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العقبات التي تحول دون حصول المنشآت في الاقتصادات الناشئة على الائتمان الخارجي. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الكمي بناءً على مسوحات دولية. خلصت الدراسة إلى أن شروط الضمانات الصارمة وتمييز البنوك لصالح الشركات الكبرى يمثلان العائق الأكبر. وأوصت الدراسة بتحسين عدالة توزيع الائتمان البنكي. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في تشخيص معوقات التمويل، بينما تختلف في نطاقها الجغرافي الواسع (الدول الناشئة) وعدم التركيز المباشر على مخرج المعيشة.

4. دراسة (Jasmine & Rohim) بتاريخ (2024) بعنوان: "Sharia green crowdfunding as a sustainable financing solution for halal MSMEs empowerment".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية التمويل الجماعي الإسلامي في تمكين المنشآت الصغيرة المستدامة. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج المراجعة المنهجية للأدبيات. خلصت الدراسة إلى أن منصات التمويل البديلة تعزز الوصول لرأس المال وتساهم في التمكين الاجتماعي. وأوصت الدراسة بدمج مبادئ الاستدامة في نماذج التمويل. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة تمويل المنشآت والبعد الاجتماعي (التمكين)، بينما تختلف في التركيز على "التمويل الجماعي" بدلاً من "البنوك التقليدية".

5. دراسة (Rivera et al). بتاريخ (2026) بعنوان: "A Decade of Progress: Inside Saudi Arabia's Labor Market Transformation".

هدفت هذه الدراسة (الصادرة عن البنك الدولي) إلى تحليل التحول في سوق العمل السعودي بعد عقد من تطبيق الرؤية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج التحليلي الإحصائي المقارن لبيانات 2015 مقابل 2025. خلصت الدراسة إلى أن توظيف القطاع الخاص في المنشآت الصغيرة قفز بنسبة كبيرة وانخفضت البطالة لمستوى تاريخي. وأوصت الدراسة بالاستمرار في تنمية المهارات البشرية لمواكبة الاقتصاد الجديد. تتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة "خلق فرص العمل" والبيئة السعودية، بينما تختلف في شموليتها لكافة قطاعات العمل وعدم حصرها في أثر التمويل البنكي فقط.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجود اتفاق عام على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، كما أظهرت دراسات (Al-Tayeb, 2025) و (Almalki, 2024) و (Karna, 2025). كما أكدت الدراسات التي تناولت الجانب التقني كدراسة (Aldaarmi, 2025) على دور التحول الرقمي في تسهيل وصول المنشآت للتمويل ورفع كفاءة العمليات الائتمانية.

ورغم هذا الاتفاق، تبرز الفجوة البحثية التي تسدها الدراسة الحالية من خلال ثلاثة جوانب رئيسية: أولاً، اختصار معظم الدراسات السابقة على تحليل بعد واحد فقط (أداء مالي أو توظيف أو معيشة) بينما تجمع هذه الدراسة بين البعدين الاجتماعيين معاً في إطار تحليلي موحد. ثانياً، اعتماد العديد من الدراسات على البيانات الثانوية والتقارير الرسمية، بينما تعتمد هذه الدراسة على البيانات الأولية عبر الاستبيان مما يتيح فهماً أعمق لتصورات المستفيدين الفعليين. ثالثاً، تتميز الدراسة الحالية بحداثة بياناتها وشموليتها، حيث تستند إلى أحدث الإحصاءات الرسمية التي تظهر وصول التسهيلات الائتمانية إلى مستوى تاريخي بلغ 446.9 مليار ريال في 2025، مع ربط هذه التدفقات بقياس أثرها الاجتماعي المباشر، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بهذا العمق والتركيز.

كما تتفوق هذه الدراسة بتطبيقها على السياق السعودي حصراً خلال الفترة الأكثر ديناميكية (2023-2026)، متجاوزة بذلك محدودية تعميم نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات عربية مختلفة أو ذات نطاق دولي واسع. وبناءً على ما تقدم، تشكل الدراسة الحالية إضافة نوعية للأدبيات الاقتصادية العربية من خلال سد الفجوة البحثية المتمثلة في ندرة الدراسات الميدانية التطبيقية التي تجمع بين تحليل أحدث البيانات التاريخية للقطاع البنكي والقياس المباشر للأثر الاجتماعي للتمويل عبر استقصاء آراء المستفيدين أنفسهم.

خاتمة الفصل

خلص هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل يُؤصّل لدور التمويل المصرفي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2023-2026). فقد أظهر المبحث الأول أن القطاع المصرفي السعودي يشهد نقلة نوعية غير مسبوقة، تجلت في وصول التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ذروة تاريخية بلغت 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025، مدفوعة بسياسات داعمة وتحول رقمي طموح أسهم في رفع كفاءة التمويل وتوسيع قاعدة المستفيدين. وكشف المبحث الثاني عن العلاقة الطردية الوثيقة بين هذا الزخم التمويلي وبين تحسن المؤشرات الاجتماعية، حيث ارتفع عدد العاملين في القطاع إلى 7.9 مليون موظف، وانخفضت البطالة لمستويات قياسية، مع تحسن ملموس في الدخل الفردي والقوة الشرائية للأسر السعودية. أما المبحث الثالث فقدّم استعراضاً تحليلياً للدراسات السابقة، مؤكداً على الاتفاق العلمي حول أهمية التمويل كمحرك رئيسي للتنمية الاجتماعية، ومحددًا الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها من خلال منهجها الميداني التطبيقي. وبهذا، يكون الفصل الثاني قد أرسى القاعدة النظرية والمرجعية العلمية التي ستنتقل منها الدراسة في فصولها التطبيقية اللاحقة، لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج تعكس الواقع الفعلي لدور البنوك السعودية في دعم مسيرة التنمية المستدامة تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم وصف تفصيلي ودقيق للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة، متضمناً كافة الخطوات والإجراءات الميدانية التي اعتمدت للوصول إلى نتائج موثوقة وقابلة للتعميم. ويستعرض الفصل منهج الدراسة المتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، مع بيان مبررات اختياره وملاءمته لطبيعة البحث. كما يحدد مجتمع الدراسة المتمثل في فئتي أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من التمويل المصرفي والمسؤولين في البنوك السعودية، مع وصف دقيق لعينة الدراسة وطريقة اختيارها وحجمها. ويتناول الفصل بالشرح أداة الدراسة الرئيسية (الاستبيان) وكيفية تصميمها وبنائها وفق مقياس ليكرت الخماسي، وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها عبر عرضها على المحكمين الأكاديميين وحساب معامل ألفا كرونباخ. وأخيراً، يستعرض الفصل الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS، والمرتكزات الأخلاقية التي التزمت بها الدراسة لضمان حقوق المشاركين وسرية معلوماتهم، وذلك في إطار منهجي متكامل يضمن دقة النتائج وصلاحيتهما للتفسير في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها.

3.1 منهج الدراسة

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر ملاءمة للأبحاث الإدارية والمالية التي تسعى لرصد الظواهر في بيئتها الطبيعية ووصف خصائصها بدقة. يقوم هذا المنهج على شقين متكاملين:
- أولاً، المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع البيانات وتوصيف واقع التسهيلات الائتمانية البنكية في المملكة، والتي سجلت ذروة تاريخية بلغت 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025.
 - وثانياً، المنهج التحليلي الذي يهدف إلى اختبار العلاقات المباشرة بين التمويل كمتغير مستقل، وبين كل من "مستوى المعيشة" و"خلق فرص العمل" كمتغيرات تابعة، وذلك عبر تحليل استجابات عينة الدراسة وتفسير النتائج في ضوء المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة: يتمثل في فئتين رئيسيتين داخل المملكة العربية السعودية للفترة (2023-2026):

○ أصحاب ومديرو المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من التمويل المصرفي، والذين وصل عددهم إلى

1.7 مليون سجل تجاري قائم في عام 2025.

○ الموظفون والمسؤولون في إدارات تمويل المنشآت بالبنوك المصرفية السعودية الـ 11 والشركات التمويلية

المرخصة من "ساما".

● عينة الدراسة: نظراً لضخامة المجتمع، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تم توزيعها إلكترونياً. وقد ركزت العينة

على مراكز الأعمال الكبرى (الرياض، جدة، المنطقة الشرقية) نظراً لأن الرياض وحدها تستحوذ على حوالي 39%

من إجمالي المنشآت في المملكة. وقد تم استهداف حجم عينة يضمن التمثيل الإحصائي وبمعدل استجابة لا يقل

عن 75% لضمان تعميم النتائج.

3.3 أداة الدراسة (تصميم وبناء الاستبيان)

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسة ووحيدة لجمع البيانات الأولية، وقد تم تصميمه بعناية ليغطي أهداف الدراسة

بشكل مباشر وموسع، وينقسم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

● القسم الأول: الخصائص الديموغرافية والتنظيمية: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، حجم المنشأة، سنوات

الخبرة، والمنطقة الجغرافية).

● القسم الثاني: واقع تمويل المنشآت (المتغير المستقل): ويتناول عبارات تقيس كفاية القروض البنكية، سهولة

الإجراءات الائتمانية، وفاعلية الحلول الرقمية "FinTech" التي تبنتها البنوك السعودية مؤخراً.

● القسم الثالث: الأثر الاجتماعي والاقتصادي (المتغيرات التابعة):

○ محور مستوى المعيشة: يقيس تحسن الدخل السنوي، زيادة القدرة الشرائية، والرفاهية المادية للأسر.

○ محور خلق فرص العمل: يقيس قدرة المنشأة على توظيف مواطنين جدد، استدامة الوظائف الحالية،

وتوطين الوظائف "السعودة".

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (5-point Likert Scale) لدرجة الموافقة، حيث (5 تعني موافق بشدة، و1

تعني غير موافق بشدة).

3.4 صدق وثبات أداة الدراسة

لضمان الدقة الأكاديمية والموثوقية العلمية، تم إخضاع الاستبيان للاختبارات التالية:

- الصدق الظاهري (Face Validity): تم عرض الأداة في مسودتها الأولى على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في "إدارة الأعمال والتمويل" في الجامعات السعودية للتأكد من صياغة الأسئلة وشموليتها للأبعاد البحثية.
- الثبات (Reliability): تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة مصغرة، واستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). وتُقبل الأداة إذا كانت قيمة المعامل أعلى من 0.70، وهو ما يؤكد اتساق العبارات وقدرتها على قياس الأثر المباشر لتمويل البنوك السعودية في خلق الوظائف ومستوى المعيشة.

3.5 الأساليب الإحصائية المستخدمة (SPSS)

- تمت معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.29)، وذلك باستخدام الأساليب التالية:
- الإحصاء الوصفي: (ال تكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية) لتوصيف عينة الدراسة وتشخيص واقع التمويل في البنوك السعودية.
 - تحليل الارتباط (Pearson Correlation): لقياس قوة واتجاه العلاقة المباشرة بين حجم التسهيلات الائتمانية وبين متغيري مستوى المعيشة والتوظيف.
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): لاختبار صحة الفرضيات وتحديد مدى تأثير المتغير المستقل (التمويل) في المتغيرات التابعة (المعيشة والعمل).
 - اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA): للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات العينة تعزى للمتغيرات الديموغرافية مثل "حجم المنشأة" أو "الخبرة".

3.6 أخلاقيات الدراسة

- التزم الباحث بكافة المعايير الأخلاقية للبحث العلمي، والتي تشمل:
- الحصول على موافقة مستنيرة من المشاركين قبل البدء بتعبئة الاستبيان.
 - ضمان السرية التامة لبيانات المنشآت والالتزام بعدم استخدام المعلومات إلا للأغراض البحثية الصرفة.
 - الحق في الانسحاب من المشاركة في أي وقت دون أي تبعات.

- الأمانة العلمية في نقل وتوثيق كافة الآراء والأرقام المستمدة من تقارير البنك المركزي السعودي "ساما" وهيئة "منشآت".

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، تتضح معالم الخريطة المنهجية التي ستسير عليها هذه الدراسة للوصول إلى إجابات علمية دقيقة عن تساؤلاتها الرئيسية. لقد تم تحديد المنهج الوصفي التحليلي كأفضل السبل لرصد واقع التمويل المصرفي السعودي وتحليل علاقته بتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، وذلك من خلال الاعتماد على أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة في المراكز الاقتصادية الرئيسية (الرياض، جدة، الدمام). كما تم استعراض إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، مما يضمن أن النتائج المستخلصة ستعكس بدقة آراء وتصورات المستفيدين الفعليين من التمويل وصناع القرار الائتماني على حد سواء. وبهذا الإجراءات المنهجية المحكمة، تكون الدراسة قد أعدت العدة للانتقال إلى المرحلة التطبيقية، حيث سيتم في الفصل الرابع تحليل البيانات المجمعة إحصائياً باستخدام برنامج SPSS، واختبار الفرضيات للكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات، تمهيداً لتقديم النتائج والتوصيات في الفصل الخامس.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- البنك المركزي السعودي (ساما). (2024). التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2024. استرجع من: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Sixtieth_Annual_Report-EN.pdf
- البنك المركزي السعودي (ساما). (2025). النشرة الإحصائية الشهرية - نوفمبر 2025. استرجع من: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx>
- الشلوي، ع. س. (2026). السياسات العامة في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 4(130)، 265-323. استرجع من: <https://pub.remahresearch.com/index.php/remah/article/view/86>
- الطيب، أ. (2025). أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من مشكلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث العلمية والتطبيقية، 14(1). استرجع من: <https://www.naturalspublishing.com/download.asp?ArtclID=29355>
- العميل، م. ص.، الحميداني، م. ب.، المطيري، س. ع.، المطيري، خ. م.، المطيري، م. ب.، والمطيري، م. م. ف. (2025). واقع وتحديات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لدعم أهداف رؤية 2030. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، (65). استرجع من: <https://www.ajsp.net/volume.php?vol=65>
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت). (2025). تقرير مرصد منشآت السنوي لعام 2024: نمو المنشآت والتوظيف. استرجع من: https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/2025-01/SME_Monitor_Annual_2024.pdf
- بوابة أرقام المالية. (2026، 11 يناير). التسهيلات المقدمة للمنشآت في السعودية تصل إلى 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث 2025. استرجع من: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1871305>
- توم، ه. (2023). أثر التمويل الأصغر على تحسين المستوى المعيشي: دراسة حالة السودان. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 7(3). استرجع من: <https://www.hnjournal.net/volume7/Issue3/7-3-19.pdf>
- رؤية المملكة 2030. (2025). خطة تسليم برنامج جودة الحياة 2021-2025. استرجع من: <https://www.vision2030.gov.sa/media/tlzd3q2/2021-2025-quality-of-life-program-delivery-plan-en.pdf>
- صندوق التنمية الوطني ((NDF). (2024). أثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني. استرجع من: <https://ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-small-and-medium-enterprises/>
- صحيفة البلاد. (2025، 4 يونيو). "منشآت" تصدر تقريرها السنوي لعام 2024. استرجع من: <https://albiladdaily.com/2025/06/04/منشآت-تصدر-تقريرها-السنوي-لعام-2024/>
- صحيفة الوطن. (2026، 9 فبراير). السعودية أقل كلفة للمعيشة مقارنة بالمتوسط العالمي في 2026. استرجع من: <https://www.alwatan.com.sa/article/1177089>
- صحيفة الوثام. (2026، 12 يناير). 446.9 مليار ريال: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يسجل أعلى مستوى تاريخي. استرجع من: <https://www.alweeam.com.sa/1242420/2026/446-9>
- عرقوب، خ. (2025). دور مراكز ريادة الأعمال الرقمية في تعزيز ريادة الأعمال الرقمية - دراسة حالة: مركز (Code) بالسعودية. مجلة ليك لوكاليس للحكم المحلي الذاتي، 23(8). استرجع من: <https://www.researchgate.net/publication/396217429>
- هرون، أ.، وعمر، س. (2024). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية. استرجع من: <https://www.hnjournal.net/7-3-19/>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aldarmi, A. A. A. (2025). Digital transformation in SME financing in Saudi Arabia: Leveraging digital financial intermediation to overcome challenges and foster sectoral growth. *International Journal of Innovative Research and Scientific Studies*, 8(2), 517–530. <https://doi.org/10.53894/ijirss.v8i2.5203>
- Alghanmi, M., & Amuda, Y. J. (2024). Comparative analysis of the impact of Saudi Arabia and Nigeria's policies on households in attaining sustainable economic growth in the 21st century. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 8(6), 3761. <https://doi.org/10.24294/jipd.v8i6.3761>
- Almalki, A. (2024). *SMEs and their impact on job creations: Employment perspectives from Saudi Arabia*. University of Manchester Repository. <https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/smes-and-their-impact-on-job-creations-employment-perspectives-fr/>
- Analytix. (2026, February 23). *Quality of Life in Saudi Arabia: Standard of living and costs*. Retrieved from <https://analytix.sa/quality-of-life-in-saudi-arabia/>
- Burger, M. J., & Arampatzi, E. (2025). Vision 2030 and Subjective Well-Being in Saudi Arabia. *Sustainability*, 17(15), 6856. <https://doi.org/10.3390/su17156856>
- GASTAT. (2025). *Labor Market Statistics Publication: Q1 2025 Report*. General Authority for Statistics. <https://www.stats.gov.sa/en/w/news/131>
- Hashem, H. (2025). *The Saudi banking environment for small and medium-sized enterprises: Economic viewpoint*. Oxford Business Group. Retrieved from <https://oxfordbusinessgroup.com/articles-interviews/homam-hashem-ceo-kafalah-the-saudi-banking-environment-for-small-and-medium-sized-enterprises-economic-viewpoint/>
- Jasmine, J., & Rohim, A. N. (2024). Sharia green crowdfunding as a sustainable financing solution for halal MSMEs empowerment. *SERAMBI Jurnal Ekonomi Manajemen dan Bisnis Islam*, 6(3), 271-288. <https://www.researchgate.net/publication/389751387>
- Karna, S. (2025). Role of microfinance in supporting SME growth in low-income communities and achieving economic development. *Journal of Applied Science and Engineering Technology*. Retrieved from <https://www.hnjournal.net/ar/7-3-19/>
- Kayani, J., & Alzaid, A. (2025). Small and Medium-sized Enterprises under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. *International Review of Management and Marketing*, 15(3), 48-56. <https://doi.org/10.32479/irmm.18797>
- Koura, M., et al. (2024). External financing challenges for SMEs in emerging economies. *Journal of Business Research*. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/390943541>
- MDPI Sustainability. (2025). *Sustainable business models and social financing for Saudi SMEs*. <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/5/1889>
- OECD. (2025). *Multi-dimensional Living Standards: A Welfare Measure Based on Preferences*. https://www.oecd.org/en/publications/multi-dimensional-living-standards_5jlpq7qvxc6f-en.html
- Oraby, S. A. (2025). The impact of blockchain technology on accounting and auditing functions: Evidence from Saudi Arabia. *Pakistan Journal of Life and Social Sciences*, 23(1), 324-339. https://www.pjlss.edu.pk/Archive/Volume_23_No_1_2025.htm
- Rivera, N., et al. (2026). *A Decade of Progress: Inside Saudi Arabia's Labor Market Transformation*. Washington, DC: World Bank Group. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099012226144031210/pdf/P179647-b378ec18-7e40-488a-8327-0cc6f6c5dd18.pdf>

- S&P Global. (2026, January 18). *Riyad Bank Saudi Arabia SME PMI: Survey-record pace of SME job creation*. <https://www.pmi.spglobal.com/Public/Home/PressRelease/2a7ba50a0e8347cc96006ceb67e43838>
- Sidani, M. (2024). *Financing the Future: How Saudi Arabian Banking Boards Facilitate Investments in Non-Oil Sectors*. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/391003780_Financing_the_Future
- SNB (Saudi National Bank). (2024). *Annual Report 2023: Digital Transformation and SME Support*. <https://www.alahli.com>
- Thunes. (2025). *Saudi Arabia: Unlocking Fintech Potential Across the Middle East*. <https://www.thunes.com/insights/trends/saudi-arabia-unlocking-fintech-potential-across-the-middle-east/>